السلطات المغربية تحقق مع عدد من رجال الشرطة تسببوا في مقتل شاب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: باشرت السلطات المغربية التحقيق مع عدد من رجال الشرطة تسببوا في مقتل شاب مغربي في مدينة سلا قرب الرباط.

وقالت مصادر امنية ان الشاب عبد الغفور حداد لقي حتفه على يد الشرطة في سياق ملابسات أمنية، وهو الحادث الثاني من نوعه الذي عرفته مدينة سلا القريبة من الرباط خلال العام الجاري وقالت الشرطة ان الشاب لقي حتفه حين ارتطم بواجهة زجاجية لاحدى مقاهي الانترنيت بحي تابريكت، بعد محاولة الفرار عندما طلبت منه عناصر الشرطة المعروفون بالـ«بس» تقديم أوراق هويته، ملقيا بثقل جسمه على الواجهة الزجاجية لمقهى تبعد عن نقطة التوقيف بعشرين مترا.

ويتحدث شهود عيان عن خلاف وقع بين الشاب وعناصر الشرطة وان الشاب توفي بين يدي رجال الامن. وسارت جنازة الشاب حداد في شوارع سلا الرئيسية حيث ندد المشيعون بالحادث وطالبوا بتحقيق عاجل مذكرين بوفاة الشاب عادل الزياتي الذي لقي حتفه اثناء ملاحقته على يد الشرطة بداية العام الجاري.

وقالت صحيفة العلم ان الهيئات السياسية والحقوقية بالمدينة ادانت مقتل الشاب عبد الغفور حداد امام اعين والديه واخوانه ونددت برواية السلطة التي اعتبرتها رواية لطمس معالم الجريمة.

السلطات الموريتانية تعتقل عشرين ناشطا من «التيار السلفي» وانباء عن تعرضهم للتعذيب

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

أكد مصدر رسمي موريتاني أمس الاثنين أن قوات الأمن الموريتانية اعتقلت مجموعة جديدة من نشطاء التيار السلفي بتهمة التحريض على العنف والانتماء لمجموعات تدعو للتطرف.

وأشار المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه في تصريحات لـ«القدس العربي» أن المجموعة اعتقلت في عدة مناطق داخل العاصمة نواكشوط وفي نواحي مدينة أبي تلميت على بعد 150 كلم شرق العاصمة.

وأشار الى أن المجموعة التي يناهز عددها العشرين ناشطا قد «اعتقلت طبقا للاجراءات القانونية المطبقة في البلاد مع الالتزام بالتحقيق ومحاكمتها بكل عدالة».

هذا ونقلت صحيفة «الأخبار» الالكترونية الموريتانية أمس عن أقارب المعتقلين قلقهم من تعرض أبنائهم للتعذيب بعد حجزهم في أماكن سرية داخل العاصمة من قبل جهاز الأمن السياسي، مطالبين بالكشف عن أسباب الاعتقالات وأماكن المعتقلين ومشككين في المعلومات التي سربتها الأجهزة الأمنية قبل أسبوع.

ونقلت الصحيفة المحسوبة على التيار الاسلامي عن والد الشاب المعتقل محمد سالم ولد محمد الأمين دعوته لمحاسبة القائمين على الاعتقالات متهما احدى «الشرطيات» بممارسة «الارهاب النفسي» على الأهالي اثر اقتحام منزله فجر السبت الماضي من قبل فرقة من الشرطة تتألف من 21 عنصرا.

ونقلت الصحيفة عن والد الشاب المعتقل قوله ان الشرطة هاجمت منزله بعد اعتقال ابنه وكسرت أبوابه في وقت متأخر من الليل مسببة موجة من الخوف والذعر بين أفراد الأسرة المكلومة باعتقال ابنها دون سبب.

وأكد والد المعتقل محمد سالم ولد محمد الأمين لصحيفة الأخبار أن احدى مفتشات الشرطة قامت برمي المصاحف والأشرطة على الأرض وسط احتجاج من سكان البيت قبل مصادرة كميات كبيرة من كتب الفقه والحديث والسيرة من المنزل. وعن أسباب اعتقال ابنه قال: «لقد تم اعتقاله بينما كان يغادر احد المساجد القريبة من المنزل وسط حيرة من الجيران وقد حاولنا معرفة مصيره لكن دون جدوى حتى الساعة،انه أمر أشبه بعمليات الاختطاف منه الى عمليات الاعتقال».

وفي السياق ذاته عبر محمد فال ولد محمد آب عم المعتقل محمد فال ولد سيدي عن استنكاره لاعتقال ابن أخيه، واعتبر أن الاعتقالات محاولة من بعض الجهات المحسوبة على النظام السابق لتكدير المرحلة الانتقالية والتشويش على الأجواء الحالية.

وناشد ولد محمد آب المجلس العسكري و«عقلاء» الحكومة الانتقالية «صيانة كرامة المواطنين واحالة المعتقلين الى القضاء بسرعة» محذرا من مغبة تعذيبهم لما في ذلك من مخالفة للقانون.

هذا ولزمت هيئات حقوق الانسان الصمت ازاء الاعتقالات الحالية منتظرة أن تقدم الحكومة توضيحات عنها.

وكان الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر قد ألمح لهذه الاعتقالات قبل أيام عندما أكد في مؤتمر صحافي أن قوات الأمن الموريتانية «متيقظة وستتخذ كافة الأساليب الكفيلة بحماية الأمن والنظام»، مجددا التزام بلاده بمكافحة الارهاب.

وتأتي هذه الاعتقالات فيما هاجم الرئيس الموريتاني الانتقالي أعل ولد محمد فال بشدة يوم الأحد التيار السلفي مؤكدا رفضه الترخيص لحزب اسلامي.

حركة بربر الجزائر غير متخوفة من رئيس الحكومة الجديد

■ الجزائر ـ يو بي أي: أعلنت حركة المواطنة الممثلة لبربر الجزائر الذين يسكنون منطقة القبائل شرقي البلاد أنه لا يهمها الانتماء السياسي لرئيس الحكومة الجديد عبد العزيز بلخادم المعروف بميوله الاسلامية ما دام ممثلا للدولة الجزائرية.

وقال بزة بن منصور، ممثل عروش بجاية ثاني أكبر ولاية بمنطقة القبائل، ان حركة المواطنة لا يهمها نوع الأشخاص أو قبعتهم السياسية الذين يجب التحاور معهم «بل المهم هو أن أزمة القبائل تعتبر قضية وطنية يجب أن يجد لها رجال الدولة حلا عاجلا».

وجاء تصريح الناشط البربري على هامش انعقاد لجنة متابعة أزمة منطقة القبائل المتكونة من 20 مندوبا من مختلف الولايات التي تتبع حركة المواطنة الأحد برئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم، حيث تم الاتفاق على عقد لقاء آخر خلال الأسبوعين المقبلين لمواصلة متابعة تنفيذ أرضية القصر وفقا للاتفاق الموقع مع رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى.

ويقصد بأرضية القصر لائحة المطالب التي وضعها العروش ببلدية القصر بمنطقة القبائل العام 2003 بعد اندلاع مواجهات دامية بين سكان المنطقة وقوات الأمن عقب مقتل شاب في أحد المراكز الأمنية.

وكانت جولة الحوار مع رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى قد تعثرت منذ أيلول/سبتمبر 2005 لتستأنف في 25 نيسان/ابريل الماضي دون أن تفضي الى مخرج بسبب عدم التوصل الى اتفاق حول المطالب السياسية التي تطرحها العروش في أرضية القصر والتي رفعتها منذ نيسان/ابريل 2004 وبخاصة حول مطلب تكريس الأمازيغية لغة وطنية ورسمية في البلاد الى جانب اللغة العربية.

وبخصوص ردود فعل المندوبين عن حركة المواطنة حول رحيل أويحيى البربري الأصل من على رأس الحكومة، فقد أكد عروش القبائل أنهم غير مبالين بالأشخاص.

الأمن المغربي يواصل مداهمة مقرات «العدل والاحسان» ومساكن قياديها

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

تتواصل المواجهات بين السلطات المغربية وجماعة العدل والاحسان الاصولية شبه المحظورة ورغم تكثيف حملات المداهمة لمقرات الجماعة ومنازل ناشطيها التي تحتضن فعاليات مجالس النصيحة التي تنظمها في اطار الايام المفتوحة، تصر الجماعة على الاستمرار في تنظيم هذه المجالس.

وقالت رسالة للجماعة ارسلت لـ«القدس العربي» ان المحكمة الادارية بمدينة وجدة (شرق البلاد) قضت يوم امس الاثنين بعدم اختصاصها للبت في الدعوى الاستعجالية التي تقدم بها محمد العبادي عضو مجلس ارشاد الجماعة من أجل رفع الاعتداء المادي الواقع عليه، والمتمثل في اغلاق منزله وتشميعه والحاق أضرار به ومصادرة ممتلكاته اثناء مداهمة السلطات لمجلس نصيحة.

وتقول الجماعة ان بيت العبادي قد تعرض للاقتحام يوم الجمعة 26 ايار/مايو 2006 من قبل السلطات دون مبرر قانوني حيث تم اعتقال الاخوة المجتمعين في مجلس النصيحة ليلة الجمعة ، ليتم بعد ذلك منعه من ولوج بيته حيث قامت السلطات بتشميعه دون أي قرار اداري أو حكم قضائي، الأمر الذي اضطره وعائلته الى الاعتصام أمام البيت، ودفعه الى رفع دعوى قضائية استعجالية لرفع هذا الحيف.

واكدت الجماعة في رسالتها تمسكها بالقضية ووعدت بمواصلة طرحها امام القضاء ودون ان تنجر لاستفزازات السلطة التي تهدف الى دفع الجماعة نحو ممارسة العنف.

وقال فتح الله ارسلان الناطق الرسمي باسم الجماعة في تصريحات نشرت بالرباط أنها «لن تواجه عنف السلطة بعنف مماثل».

وشدد أرسلان على أن جماعته «لن تنجر وراء الأساليب المخزنية العتيقة»، موضحا أن ما وقع لهم جعل «الكفة تميل لصالحهم عبر تعاطف الرأي العام معه».

وأشار أرسلان الى أن قوات الأمن حاصرت يوم الاحد ولوقت طويل البيت الذي كان سيعقد فيه عبد الكريم العلمي، عضو مجلس الارشاد، بمدينة الفنيدق، لقاء مع أعضاء الجماعة. وأضاف الناطق الرسمي لجماعة العدل والاحسان أن لقاء عقد بنفس اليوم بين مسؤولين أمنيين ومسؤولين بالجماعة بالفنيدق بعدما استدعاهم باشا المدينة.

وقال أن «قوات الأمن تدخلت تدخلا عنيفا في صفوف أعضاء الجماعة الذين كانوا يقصدون بيتا للقاء العلمي فأفضى ذلك الى عشرات المصابين باصابات متفاوتة الخطورة».

وأفاد موقع الجماعة أن قوات الأمن حاصرت يوم الجمعة الماضي بيت محمد العلوي، عضو مجلس الارشاد بمراكش، ومنعت بعض أعضاء الجماعة من الدخول، و«أمام اصرارهم وجلوسهم على الأرض تشبثا بحقهم في عقد مجلس النصيحة الذي اعتادوا عقده باشراف الأستاذ العلوي منذ سنوات «تدخلت تلك قوات الأمن، وانهالت بالضرب والركل والسب، غير مفرقة بين أعضاء الجماعة وباقي المواطنين، بين الشباب والكهول».

الرئيس بوتفليقة في الجزائر العاصمة امس

الجزائر تستبعد أي لقاء مرتقب بين بوتفليقة ومحمد السادس

■ الجزائر ـ يو بي أي: استبعد وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي أي لقاء مرتقب بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والعاهل المغربي محمد السادس.

وقال بجاوي في حديث مع صحيفة «ليبرتيه» نشر امس الاثنين ان مسألة عقد لقاء قمة بين بوتفليقة ومحمد السادس غير مطروحة في الوقت الحالي.

واستبعد بجاوي أن تلجأ بلاده الى فتح الحدود التي أغلقتها مع المغرب العام 1994 خلال الصيف الحالي مثلما أشيع.

وقال ان بلاده، التي تدعم بعض المواد الأولية الأساسية لدى المواطن الجزائري تُهرّب بصورة مكثفة الى المغرب، تخسر 2,5 مليار يورو سنويا بسبب التهريب، مؤكدا أن فتح الحدود مرهون باجراء مفاوضات عميقة تحدد طبيعة علاقات البلدين «وهو ما لم يتحقق لحد الآن».

واتهم بجاوي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بمحاولة تبني فكرة فرض الأمر الواقع في الصحراء الغربية من خلال تقريره الأخير حول الصحراء الذي رفضه أعضاء مجلس الأمن الدولي في 28 نيسان/أبريل الماضي.

وقال أن عنان تبنى تقرير مبعوثه الخاص فان والسوم الذي أقر بسياسية الأمر الواقع في الصحراء المتمثلة في احتلال المغرب لهذه الأراضي المتنازع عليها مع جبهة البوليزاريو.

وجدد تمسك بلاده بحق تقرير المصير للصحراويين من خلال تنظيم استفتاء يحدد طبيعة الاقليم مستقبلا.

ندوة بالرباط حول التمييز ضد النساء

الرباط ـ «القدس العربي»:

تنظم «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب» و«الفيدرالية الدولية لرابطات لحقوق الانسان» بعد غد الخميس بالرباط ندوة لاطلاق حملة اقليمية تتوخى حث الدول العربية على وضع حد لكافة أشكال التمييز ضد النساء.

وتستهدف هذه التظاهرة الأولى من نوعها، حسب بلاغ للجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، تحديد استراتيجية مشتركة على المستوى الاقليمي لفائدة رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها.

ويشارك في الندوة ممثلون وممثلات عن منظمات غير حكومية من افريقيا الشمالية والشرق الأوسط، ومن تركيا وموريتانيا والسودان فضلا عن هيئات متخصصة بالأمم المتحدة وخبراء دوليين.

وتطلق الندوة في ختام اعمالها اعلان عن اطلاق الحملة الاقليمية «المساواة دون تحفظ» بحضور العديد من الشخصيات السياسية والاعلامية وفعاليات المجتمع المدني.

وقررت جمعيات الدفاع عن حقوق النساء وحقوق الانسان في وقت سابق العمل معا للقيام بحملة اقليمية لرفع هذه التحفظات كاحد المداخل لالغاء التمييز، وذلك على خلفية التحفظات الجوهرية التي أدلى بها مجموع دول المنطقة على أهم مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمر الذي يلغي في الواقع موضوع ومفعول التصديق.

كما أن التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو سيشكل بدوره خطوة هامة نحو المساواة بين الجنسين، اذ يعزز هذا النص التحقيق الفعلي لحقوق النساء على المستوى الفردي، كما يشجع الدول الأطراف على تعرف وقبول وجود سياسات وقوانين تمييزية وعلى تطبيق مبادئ الاتفاقية.

رئيس مالي يعرض اجراء محادثات مع متمردي الطوارق اثر توتر امني ومواجهات معهم

■ باماكو ـ رويترز: قال التلفزيون الحكومي الاحد ان رئيس مالي امادو توماني توري دعا متمردي الطوارق في الصحراء الشمالية الى انهاء تمردهم ومناقشة مطالبهم وشكاواهم مع حكومته.

ووجه توري النداء السبت اثناء زيارة لجاو الواقعة على بعد 300 كيلومتر جنوب شرق بلدة كيدال حيث شن المتمردون هجوما الشهر الماضي واحتلوا لفترة وجيزة معسكرين للجيش قبل ان ينسحبوا الى الجبال المحيطة بما استولوا عليه من اسلحة.

ويريد المحاربون وهم من بدو الصحراء المعممين اصحاب البشرة الفاتحة من حكومة مالي المركزية التي يسيطر عليها الافارقة السود منحهم وضعا خاصا. وكانوا قد قاموا بتمردين من كيدال في الستينات واوائل التسعينات.

وهم يقولون انهم يقبلون رئاسة توري ويريدون البقاء جزءا من مالي الا انهم يطالبون الحكومة بالاعتراف بثقافتهم وهويتهم المحددة وبمنحهم مزيدا من الحكم الذاتي.

واستعادت القوات الحكومية السيطرة على كيدال وتتعقب المتمردين لكن توري قال في ندائه الذي بثه التلفزيون الحكومي انه لا تزال هناك فسحة من الوقت لحل الخلاف من خلال المفاوضات.

وقال «ابلغ اخواني الذين حملوا السلاح بان الاوان لم يفت (..) لا يزال هناك وقت للتوقف».

واضاف «تتعين مناقشة مشاكل الاسرة اولا داخل الاسرة. فليأتوا (المتمردون) اولا فليعودوا الى الاسرة اولا للتحدث عن مشاكلهم وسنستمع اليهم».

ويخشى بعض المحللين ان حاولت الحكومة قمع المتمردين بالقوة ان يفجر هذا تمردا واسع النطاق للطوارق الذين يشكون منذ زمن طويل من تهميش الحكومة في باماكو لهم. ودعا توري المتمردين الى التفكير فيما يفعلونه «ودراسة كل العواقب التي قد تنجم عن هذا على وحدتنا وتلاحمنا وعلى الجماعات المختلفة التي تعيش في بلادنا».

ووجه نداءه وسط تقارير اعلامية بان حكومته تطلب من جارتها الجزائر التوسط في الخلاف. وتنافست الجزائر وليبيا على مدار زمن طويل على النفوذ في شمال مالي في توازن للقوى اصبح اكثر اهمية منذ بدأت شركات النفط الاجنبية التنقيب بشكل جاد في المنطقة خلال العامين الاخيرين. وزار توري ليبيا في الاسبوع الماضي لاجراء محادثات مع الزعيم الليبي معمر القذافي الذي ندد بهجوم طوارق مالي على كيدال وقال ان حكومته ستغلق قنصلية في البلدة فتحتها في وقت سابق من هذا العام.

المجلس الاسلامي البريطاني يعقد مؤتمره وينتخب أمينا عاما جديدا

■ لندن ـ ق ب: انتخب الدكتور محمد عبد الباري أمينا عاما جديدا للمجلس الاسلامي البريطاني خلفا لاقبال سكراني الذي قاد المجلس منذ تأسيسه.

واختار المؤتمر السنوي للمجلس في اجتماع عقد بشرق لندن، فضلا عن عبد الباري كأمين عام، الدكتور داوود عبد الله نائبا للأمين العام وعنيزة مالك مسؤولة المالية. كما تم اختيار 37 عضوا في اللجنة المركزية. هذا وكان عبد الباري نائبا ومساعدا للأمين العام اقبال سكراني في حين شغل الدكتور داوود عبد الله وعنيزة مالك كمساعدين للأمين العام خلال الدورة السابقة والتي امتدت من العام 2004 وحتى العام 2006.

ويعتبر محمد عبد الباري من الشخصيات الاسلامية البارزة في بريطانيا. وفضلا عن تحصيله العلمي الكبير بنيله لشهادة الدكتوراه من معهد كينغز في لندن وشهادة جامعية في التسيير الاداري من الجامعة البريطانية المفتوحة، فقد اشتغل في مجال الطيران وهو باحث في العلوم الفيزيائية، الى جانب التدريس في العديد من المؤسسات العلمية.

وقد شغل عبد الباري مناصب اسلامية عدة في المجتمع المدني، فضلا عن ترؤسه لهيئة أمناء المركز الاسلامي في شرق لندن. وقد عمل الأمين العام الجديد للمجلس الاسلامي البريطاني مستشارا دينيا لدى اللجنة المختصة بالأقليات الدينية في بريطانيا، وهو أيضا عضو في اللجنة الأولمبية البريطانية.

وللدكتور عبد الباري العديد من الكتب المتخصصة من أهمها «بناء الأسرة المسلمة» و«دليل في تربية الأبناء» و«العرق، الدين» و«الهوية الاسلامية في بريطانيا».

هذا ويعتبر المجلس الاسلامي البريطاني بمثابة اطار تمثيلي لمسلمي بريطانيا، وقد تم تأسيسه في العام 1997 كمظلة لأكثر من 250 جمعية ومنعمة اسلامية في بريطانية. ومع تزايد وتوسع نشاطاتها، يضم المجلس الاسلامي البريطاني اليوم أكثر من 450 منظمة اسلامية ويحظى بحضور رسمي واعلامي كبير ويبدي مواقف من مجمل القضايا التي تمس الساحة البريطانية، لا سيما تلك المتعلقة بمسلمي البلاد أو المتصلة بالعالم الاسلامي.

ويحرص الاعلام البريطاني بمختلف أشكاله على الحصول على وجهة نظر المجلس في أهم القضايا في الساحة البريطانية! وقد سجل المجلس حضورا بارزا، لا سيما خلال الحرب على العراق وبعدها، في ما يقدم استشارات وتوصيات للحكومة البريطانية في العديد من المجالات! كالتعليم وشؤون الأقليات! وقضايا الارهاب.

وعلى الرغم من مواقفه المتوازنة والبعيدة عن الجدل، فانه تعرض في أكثر من مرة الى حملات من قبل مجموعات في بريطانيا مؤيدة للدولة العبرية حاولت أكثر من مرة تحريك حملات اعلامية ضد أمينه العام السابق اقبال سكراني دون جدوى. وكان من أهم القضايا التي أثارت جدلا حول المجلس رفض أمينه العام حضور حفل رسمي احياء لذكرى «الهولوكوست»، معتبرا أن ذلك ليس هو الحدث الوحيد في العالم الذي يحتاج الى تذكر.

ويضطلع المجلس الاسلامي البريطاني بدور حيوي في توجيه الحضور الاسلامي في بريطانيا وترشيده، وله دور في توجيه خطاب الأئمة في المساجد! وحثهم على تناول القضايا القريبة من هموم الجالية المسلمة في البلاد.

تخريب مسجد في كندا بعد توقيف 17 متهما بالانتماء الى مجموعة ارهابية

■ تورونتو ـ يو بي أي: تعرض مسجد مدينة تورونتو الى التخريب في عطلة نهاية الأسبوع، وقال امامه حميد سليمي ان الأمر قد يكون مرتبطا بتوقيف 17 مسلما بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات تفجير في كندا.

ونقلت شبكة «سي بي سي» التلفزيونية الكندية عن سليمي قوله ان «الافتراض المنطقي» يربط عملية التخريب التي تعرض لها المسجد بتوقيف مجموعة من المسلمين بتهم الاعداد لتفجيرات ارهابية في كندا، ما استثار السكان ضد المسلمين عموما.

وفي أكبر عملية لمكافحة الارهاب في كندا، شارك 400 عنصر من الشرطة في تنفيذ سلسلة مداهمات بجنوب أونتاريو في الثاني من حزيران/يونيو الجاري ما أسفر عن توقيف 12 راشدا وخمسة أحداث.

وزعمت الشرطة أن الموقوفين اعتنقوا عقيدة اسلامية عنيفة مرتبطة بفكر تنظيم «القاعدة» واتهمتهم بالتخطيط لتنفيذ سلسلة تفجيرات ضد أهداف في أونتاريو مستخدمين عبوات ناسفة مصنعة من مادة الأمونياك المتوفرة في الأسمدة الزراعية.

وبعد تردد نبأ توقيف المجموعة، تعرض مسجد تورنتو الى اعتداء نفذه مجهولون فحطمت نوافذه وتعرض بابه الرئيسي لضرر، لكن لم يتم تحطيم محتويات المسجد أو سرقة أي منها، كما لم يتم رسم أو تدوين أي شعارات معادية على الجدران الداخلية.

واعتبر سليمي أن الاعتداء على المسجد كان صدمة لأعضاء المنظمة الدولية للمسلمين في تورنتو البالغ عددهم قرابة 20,000 شخص.

وشدد على «العلاقات الطيبة» التي تربط المسجد بمحيطه. وقال سليمي ان الاعتداء أجبر المسجد على الغاء حصة التعليم الديني وبرنامج توزيع الأغذية يوم الأحد.

ولفتت «سي بي سي» الى أنه قبل الاعتداء على المجلس، أعربت الجالية المسلمة في مدينة ميسيساوغا القريبة من تورونتو عن خشيتها من ردود الفعل على عملية التوقيف والمخطط الارهابي المزعوم، خصوصا وأن ستة من الموقوفين الراشدين هم من سكان المدينة الصغيرة.

ونقلت الشبكة عن نديم ميان، العضو في مركز الجالية المسلمة بميسيساوغا قوله انه انتقل للعيش في كندا نظرا لتنامي كره المسلمين في نيويورك بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر الارهابية في العام 2001.

وقال ميان: «كان الوضع (في نيويورك) سيئا، سيئا جدا، لذلك انتقلت للعيش هنا».

وأعرب عن أمله في أن ينتظر المجتمع صدور القرارات القضائية في موضوع المجموعة الارهابية المزعومة كي لا تعمم التهم على جميع المسلمين.

الا أن أكيم قوزي (12 عاما) قال ان ردود الفعل السلبية بدأت فعلا، مشيرا الى أنه أثناء حضوره درس القرآن في المسجد مساء السبت الماضي عمد بعض الأطفال في الخارج الى القرع على النوافذ باستمرار.

وعلى الرغم من الثناء الشعبي والرسمي على الشرطة الكندية بعد مسلسل التوقيفات، حذر مسؤولون أمريكيون من تحول كندا الى ملجأ آمن للارهابيين، لافتين الى عدم تشدد قوانين الهجرة الكندية.

واعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن العملية هي «نجاح كبير لجهود كندا في مكافحة الارهاب.. كندا ناشطة جدا في الحرب على الارهاب منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر».

الا أن ممثل ولاية ميشيغان في مجلس الشيوخ الأمريكي كارل ليفين شكك في سلامة الاجراءات الأمنية على الطريق التي تربط كندا بولايته، داعيا الى مراقبة حركة النقل والانتقال بين الدولتين.

وقال رئيس لجنة أمن الأراضي الأمريكية في مجلس النواب بيتر كنغ ان «الأمريكيين قلقون جدا، كندا هي جارنا الشمالي وهناك تواجد كبير للقاعدة في كندا».

وأضاف كنغ: «أعتقد بوجود عدد غير قليل من عناصر القاعدة في كندا نظرا لقوانين الهجرة المتساهلة، ونظرا لشروط منح اللجوء السياسي».

وحاولت المنظمات المسلمة في تورنتو احتواء ردود الفعل على عملية التوقيف والخطة الارهابية المزعومة. وقال رئيس المؤسسة الاسلامية في تورنتو محمد علم في مؤتمر صحافي ان «المسلمين الكنديين يدينون بالمطلق أي عمل عنيف أو التهديد بالعنف. المسألة غير متعلقة بالدين أو المعتقد».

ووافقه مدير الشرطة في تورنتو بيل بلير، مشددا على أن الموقوفين «تحركهم عقيدة مستندة الى السياسة والعنف، لا الى الدين».

وشكر وجهاء الجالية المسلمة بلير على الضمانات التي قدمتها الشرطة بحماية المسلمين من ردود الفعل الغاضبة.

أما الشيخ حسين باتيل، ممثل مجلس رجال الدين المسلمين في كندا، فوجه الشكر للشرطة لأنها نفذت عمليات التوقيف.

وقال باتيل: «ان أي تهديد لكندا هو تهديد للمسلمين في كندا أيضا»، لافتا الى أن الموقوفين تصرفوا بأسلوب «معاد للاسلام».

واتهم الموقوفون بالمشاركة، بارادتهم وعلمهم، في مجموعة ارهابية، وتدربهم على الارهاب في تورنتو.

الرئيس التونسي يعيّن مسؤولين لتولي ادارة الامن والحرس الوطنيين

■ تونس ـ يو بي أي: أعلن مصدر رسمي امس الاثنين أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي قرر تعيين مسؤولين جديدين لتولي ادارة الأمن الوطني والحرس الوطني.

وقالت وكالة الأنباء التونسية نقلا عن رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشي، الذي اجتمع امس مع بن علي بحضور وزير الداخلية رفيق بالحاج قاسم، ان الرئيس التونسي قرر تعيين عبد الستار بنور مديرا عاما للأمن الوطني خلفا لمحمد علي القنزوعي الذي سيدعى لمهام أخرى.

وأضافت أن بن علي قرر أيضا تعيين عبد الرحمن الامام مديرا عاما للحرس الوطني (الدرك).

ولم توضح الوكالة التونسية طبيعة «المهام الأخرى» التي سيتولاها محمد علي القنزوعي الذي كان يتولى الأمن الوطني بصفة مساعد لوزير الداخلية (كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلفا بالأمن الوطني).

كما لم توضح أيضا الأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات الأمنية.

يشار الى أن هذه هي المرة الثانية التي يعفى فيها محمد علي القنزوعي من مهامه كمدير عام للأمن الوطني، اذ كانت الأولى بعد أيام قليلة من الاعتداء الارهابي الذي استهدف معبد «الغريبة» اليهودي بجزيرة جربة التونسية في الحادي عشر من نيسان/ابريل 2002.

وتولى القنزوعي خلال فترة ابتعاده عن الأمن الوطني التي تواصلت لأكثر من ثلاث سنوات، عدة مناصب هامة منها سفير تونس لدى سورية، ليعود الى منصبه السابق في 21 تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.